«مشاريع الكويت» ترعى الحفل الختامي لمؤتمر اتحاد طلبة الكويت في أميركا

أعلنت شركة مشاريع الكويت القابضة (كيبكو) عن رعايتها الحفل الختامي للمؤتمر السنوي الثامن والعشرين لاتحاد طلبة الكويت - فرع الولايات المتحدة الذي أقيم تحت رعاية سمو رئيس مجلس الوزراء خلال الفترة الممتدة بين 24 و27 نوفمبر الماضي في بيفرلي هيلز في ولاية كاليفورنيا، حيث شاركت الشركة، بصفتها الراعي البلاتيني للمؤتمر، في معرض الفرص الوظيفية الذي أقيم على هامش المؤتمر.

وقالت مساعدة مدير التسويق والعلاقات العامة في شركة مشاريع الكويت إيمان العوضي في كلمة توجهت بها إلى الطلبة المشاركين في المؤتمر «إن الحياة مغامرة كبيرة وحياتكم المهنية بعد الجامعة ستقدم لكم الكثير من الفرص الرائعة لتنضجوا أكثر وتتعلموا المزيد. إن نجاح الكويت في لعب دورها الكامل في الاقتصاد العالمي يعتمد عليكم أنتم بشكل رئيسي وقدرتكم على ربط مستقبلكم بالقطاع الخاص».

وأضافت بالقول: «ستواجهون في القطاع الخاص تحديات جديدة كل يوم، وستشكل هذه التحديات اختبارا حقيقيا لقدراتكم الذهنية ومهاراتكم القيادية وفرصا للتعلم واكتساب الخبرات.إن مستقبلنا يكمن في القطاع الخاص لأن الإنسان لا يجد نفسه ولا يدرك حقيقة قدراته إلا من خلال العمل الجاد».

وتابعت العوضي قائلة «تستثمر إدارة شركة المشاريع بالشباب وتوفر لهم كل الدعم الذي يحتاجونه لتطوير قدراتهم وتحقيق طموحاتهم، وهذا الأمر يساهم ليس فقط في تطوير شركتنا ولكن أيضا في تقدم شعبنا وتطور واقتصاد بلدنا».

وقدمت شركة المشاريع في الحفل الختامي درعا تذكارية لممثل سمو رئيس مجلس الوزراء، سفير دولة الكويت لدى الولايات المتحدة الأميركية الشيخ سالم العبدالله الصباح.

وشارك ممثلون عن بنك برقان وشركة الخليج للتأمين، الشركتين التابعتين لمجموعة شركة مشاريع الكويت، في معرض الفرص الوظيفية لعرض الفرص التي تنتظر الطلاب في القطاع الخاص.

العوضي تقدم الدرع التذكارية لممثل سمو رئيس مجلس الوزراء السفير الشيخ سالم العبدالله الصباح

ممثلو «كيبكو» وبنك برقان وشركة الخليج للتأمين في معرض الفرص الوظيفية

الفساد يزيد من حدة أزمة اليورو

برلين - أ.ف.پ: حذرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها السنوي الصادر امس من ان الفساد يزيد من حدة أزمة الديون في أوروبا، مشيرة الى تردي وضع ايطاليا واليونان.

وأوردت المنظمة في تقريرها ان الصعوبات الاقتصادية التي تشهدها منطقة اليورو «مرتبطة الى حد ما بعجز السلطات العامة على مكافحة الفساد والتهرب الضريبي اللذين يعتبران من الأسباب الرئيسية للازمة».

وبحسب مؤشرها الذي يتراوح بين 0 (مستوى الفساد الذي يعتبر الأقوى) و10 نالت ايطاليا علامة 3,9 واليونان 3,4 ما يجعلهما على التوالي في المرتبتين 69 و80 في التصنيف الذي تعده منظمة الشفافية الدولية ويشمل 182 دولة.

وتحتل فرنسا وألمانيا اللتان تعلق عليهما آمال كبرى في حل مشاكل منطقة اليورو، المرتبتين 25 و14 على التوالي.

وقالت روبن هودس مديرة الأبحاث في منظمة الشفافية الدولية رداً على أسئلة وكالة فرانس برس ان الأزمة الأوروبية «تعكس ضعفا ماليا ونقصا في الشفافية وكذلك سوء استخدام للأموال العامة».

وتتقاسم الصومال وكوريا الشمالية المرتبة 182 الاخيرة في هذا التصنيف وهما بالتالي الدولتان اللتان تعتبران الأكثر فسادا مع علامة 1,0.

ومن الجانب الآخر من القائمة تحتل نيوزيلاندا المرتبة الاولى مع حصولها على 9,5 نقاط متقدمة على الدول الاسكندينافية الـ3 الدنمارك (9,4) وفنلندا (9,4) والسويد (9,3)، الى جانب سنغافورة (9,2). ويشير التقرير الى ان نحو ثلثي الدول على اللائحة تقل علامتها عن 5 ما يظهر بحسب منظمة الشفافية الدولية انه لايزال أمامها الكثير من العمل في إطار مكافحة الفساد. وأكد هوغيت لابيل مسؤول منظمة الشفافية الدولية التي تتخذ من برلين مقرا لها «سواء كان الأمر في اوروبا التي تشهد أزمة الديون او في العالم العربي مع بزوغ فجر حقبة سياسية جديدة، على القادة ان يأخذوا في الاعتبار مطلب أداء حكم أفضل». وغالبية الدول العربية تحتل القسم الأدنى في التصنيف مع علامات تقل عن 4.

رغم العواقب التي لا يمكن احتسابها بسبب تداخل اقتصادات المنطقة

تجزئة منطقة اليورو أو زوالها
احتمالان لم يعودا من المحرمات في ظل الأزمة

بروكسل - أ.ف.پ: بات احتمال زوال منطقة اليورو او تجزئتها ما بين دول تمضي قدما واخرى تخرج من العملة المشتركة، يطرح بشكل صريح مع ما ينطوي عليه من عواقب لا يمكن احتسابها في ظل التداخل الكبير لمختلف اقتصادات المنطقة. وباتت هذه السيناريوهات التي كانت تثير الهلع عند بدايات الأزمة، تطرح بشكل متزايد الى حد ان البعض اصبح يتوقع الا يتخطى اليورو عتبة السنة الجديدة. وفي دليل على التشاؤم المخيم حاليا، اصدرت وكالة موديز للتصنيف الائتماني مؤخرا انذارا اذ اكدت ان التفاقم السريع للازمة يهدد تصنيف جميع الدول الاوروبية حتى الاكثر متانة بينها مثل المانيا وفنلندا وهولندا. ومضت الوكالة الى ابعد من ذلك فلفتت الى ان «احتمال حصول تعثر متعدد.. لأكثر من دولة في منطقة اليورو لم يعد ضئيلا» بل انه يزداد بشكل متواصل في غياب اي حل للازمة. وفي حال تحقق هذا الاحتمال، فسيقود الى تفكك منطقة اليورو بعد اكثر من 12 عاما على قيامها مع ما ينطوي عليه ذلك من مخاطر بحصول ردود فعل متسلسلة مثل افلاس المؤسسات وانهيار النظام المالي والمبادلات التجارية، ما سيقود الى اضعاف الاتحاد الاوروبي على الساحة الدولية. وحاول مصرف يو بي اس السويسري في دراسة تقدير كلفة الخروج من منطقة اليورو فتوصل الى ارقام تتراوح ما بين 9500 و11500 يورو للفرد خلال السنة الاولى بالنسبة لبلد يعاني من مشكلة ديون واوضاع ضعيفة، ما يوازي نصف الثروة التي ينتجها هذا البلد.

أما بالنسبة للدول التي تشكل النواة الصلبة لمنطقة اليورو مثل المانيا، فان الكلفة ستتراوح ما بين 6000 و8000 يورو للفرد خلال السنة الاولى.

وتشير كل هذه الارقام الى ان فاتورة الخروج من العملة الاوروبية ستكون اعلى بكثير من كلفة الازمة المالية عام 2008 التي اطلقها افلاس مصرف ليمان برادرز الاميركي.

وسعيا للحد من الاضرار، تعمل فرنسا والمانيا حاليا على عدة خيارات لإصلاح الاتحاد الاوروبي والخروج من الازمة، بدون ان تستبعدا المضي قدما ضمن دائرة اصغر من الدول عند الاقتضاء. وبين المشاريع قيد الدرس اقرار معاهدة مصغرة لتعزيز ميثاق الاستقرار تضم دول منطقة اليورو الراغبة في ذلك. وحذر الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي الخميس خلال قمة اوروبية مصغرة في ستراسبورغ من انه «في حال رفض (اصلاح الاتفاقيات) فسنتبع استراتيجية اخرى» يمكن ان تتضمن «اتفاقات بين الحكومات» ما سيؤدي الى استبعاد بعض الدول المتمنعة.

وفي حال طرحت بعض هذه الدول صعوبات او اعتبرت ان ذلك غير ممكن، عندها ينتقل الامر الى دول منطقة اليورو وحدها.

لكنه اضاف انه «في حال لم تشأ دولة او دولتان من الاتحاد النقدي المشاركة، فلن ندعها تقف في طريقنا». وهو مشروع يثير استياء المفوضية الاوروبية.

ورد المتحدث باسم الشؤون الاقتصادية في الاتحاد اماديو التافاج الاثنين خلال مؤتمر صحافي انه «ان كان الهدف النهائي هو الحفاظ على استقرار منطقة اليورو، فمن الواضح عندها ان التجزئة لا تخدم هذا الهدف، بل ينبغي ان يقوم اي اقتراح يطرح على الحفاظ على وحدة منطقة اليورو.

المركز الأوروبي يطالب بمراعاة العلاقات بين دول منطقة اليورو الـ 17 والدول العشر الأخرى التي لا تنتمي إليها لتجنب نهاية الاتحاد الأوروبي

أوباما يحذّر من ضربة عنيفة للاقتصاد الأميركي دون تمديد تخفيضات الضرائب على الرواتب

واشنطن - أ.ش.أ: حذر الرئيس الأميركي باراك أوباما من «ضربة عنيفة» للاقتصاد الأميركي إذا فشل الكونغرس في تمديد خفض الضريبة على المرتبات.

وقال أوباما، في كلمة له خلال زيارة مدرسة ثانوية في مدينة سكرانتون للطبقة العاملة في ولاية بنسلفانيا، إن الوقت قد حان للمشرعين الجمهوريين كي يدعموا جهوده الرامية إلى خلق فرص عمل وتمديد التخفيضات الضريبية للطبقة المتوسطة.

وأضاف ان الأميركيين الأكثر ثراء يجب أن يدفعوا ما أطلق عليه «حصتهم العادلة»، كما لا ينبغي أن يدفع الأميركيون من الطبقة المتوسطة المزيد من الضرائب خلال هذه الأوقات الاقتصادية الصعبة.

وأوضح أنه إذا فشل الكونغرس في تمديد التخفيضات الضريبية، فإن الأميركيين من الطبقة الوسطى سيجدون أنفسهم وقد ارتفعت عليهم الضرائب في «أسوأ وقت ممكن»، مشيرا إلى أن الكونغرس يمكنه إما حماية الإعفاءات الضريبية لأصحاب الملايين وأصحاب المليارات، أو خفض الضرائب على الأميركيين من الطبقة المتوسطة وأولئك الذين يكافحون للدخول في زمرة الطبقة الوسطى.

أميركا تنتقد اتجاه الصين نحو مزيد من سيطرة الدولة على الاقتصاد

واشنطن - رويترز: مع اقتراب الذكرى السنوية العاشرة لانضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية انتقدت الولايات المتحدة الاربعاء الماضي بكين قائلة انها تبتعد عن اصلاحات السوق وتتجه الى زيادة سيطرة الدولة على اقتصادها.

وقال مايكل بانك السفير الأميركي لدى المنظمة في بيان «يبدو ان الصين تعتنق رأسمالية الدولة بشكل أكثر قوة كل عام بدلا من مواصلة التحرك نحو تحقيق أهداف الإصلاح الاقتصادي التي قادت في الأصل مسعاها لعضوية منظمة التجارة العالمية».

وأضاف قائلا «هذا تطور مزعج والولايات المتحدة تحث الحكومة الصينية على إعادة النظر في المسار الذي تسير فيه».

هيئة الاتصالات الأميركية تنتقد شراء «ايه تي آند تي» منافستها «تي موبايل»

سان فرانسيسكو - د.ب.أ: انتقدت سلطات تنظيم قطاع الاتصالات الأميركي صفقة استحواذ شركة الاتصالات الأميركية العملاقة «ايه تي آند تي» على شركة الهاتف المحمول «تي موبايل» التي تبلغ قيمتها 39 مليار دولار. وصفت هيئة الاتصالات الاتحادية الأميركية المعنية بتنظيم القطاع في مسودة تقرير لها الصفقة بأنها «لا تستند إلى أساس قانوني».

واتهمت الهيئة في التقرير الصادر في 143 صفحة الشركتين بأنهما تحاولان تضليل السلطات المعنية وقالت إن الصفقة ستضر بالمنافسة في 99 سوقا من بين أكبر 100 سوق اتصالات في الولايات المتحدة.

ورفضت شركة «ايه تي آند تي» تقرير الهيئة وقالت في بيان إن هذا التقرير «ليس له أي قوة ولا تأثير وفقا للقانون وهو ما يثير التساؤلات حول سبب قرار هيئة الاتصالات الاتحادية إصداره».

وشكلت المعارضة الحادة للصفقة من قبل الهيئة مفاجأة كبيرة للمراقبين رغم أن الهيئة كانت أعلنت في وقت سابق اعتزامها العمل على عرقلتها.

ويأتي صدور التقرير بعد نحو أسبوع من قرار جوليوس جيناتاشوسكي رئيس هيئة الاتصالات الأميركية عقد جلسة استماع بشأن الصفقة بعد أن توصل خبراء اللجنة إلى أن الصفقة ستؤدي إلى تراجع المنافسة في قطاع الاتصالات الأميركي بحسب ما نقلته صحيفة نيويورك تايمز ووكالة بلومبرج للأنباء الاقتصادية عن مسؤولين في اللجنة.

ولن يتم عقد جلسة الاستماع في لجنة الاتصالات الاتحادية قبل صدور قرار قضائي بشأن الصفقة وهو ما يحتاج إلى عام، على الأقل.

يذكر أن «ايه تي آند تي» هي ثاني أكبر شركة للهاتف المحمول في الولايات المتحدة حاليا في حين أن «تي موبايل» المملوكة لمجموعة «دويتشه تيليكوم» الألمانية هي رابع أكبر شركة هناك.

وفي حالة دمج الشركتين ستظهر أكبر شركة محمول في الولايات المتحدة بقاعدة مشتركين تزيد على 100 مليون مشترك.

في الوقت نفسه أعلنت «ايه تي آند تي» الجمعة الماضية مراجعة خطتها لشراء شركة «تي موبايل» وأصبحت الآن مستعدة للتخلص من 40٪ من الشركة من أجل الفوز بموافقة هيئة تنظيم الاتصالات، حسبما ذكرت وكالة بلومبرج نيوز للأخبار الاقتصادية الجمعة.

جاء التقرير بعد يوم من إعلان «ايه تي آند تي» سحب طلبها للحصول على موافقة لجنة الاتصالات الاتحادية بعد أن أصدرت أعلى هيئة منظمة للاتصالات قرارها بأن الصفقة المقترحة لن تكون في صالح المستهلكين.

وقالت الشركة، التي تهدف إلى أن تصبح أكبر شركة للهواتف المحمولة في الولايات المتحدة، إنها ستخصص 4 مليارات دولار لتوفير عقوبات الانفصال المحتمل التي ستصبح مدينة بها لشركة «تي موبايل» إذا لم تتم الموافقة على الصفقة.

بنك إنجلترا يحذر المصارف البريطانية من «عاصفة» قادمة

لندن - د.ب.أ: حذر بنك انجلترا المركزي المصارف البريطانية امس من أن تبدأ في تكوين احتياطيات نقدية من الآن لحماية نفسها من «وضع يشكل تهديدا بشكل استثنائي» تغذيه أزمة منطقة اليورو واختلال اوسع نطاقا في الاقتصاد العالمي.

قال محافظ البنك المركزي ميرفين كينج إن بنك انجلترا يعد «خطط طوارئ» لاحتمال تفكك منطقة اليورو لكنه لم يقدم مزيدا من التفاصيل. وأضاف أنه «في المملكة المتحدة، يتعين علينا أن نعزز قدرة نظامنا المالي كي يصمد بشكل أفضل أمام العواصف التي قد تأتي في اتجاهنا». وأوضح لدى عرضه تقريرا للاستقرار المالي أنه حتى برغم أن البنوك البريطانية «من بين أقوى البنوك في العالم»، فإن حل «المشاكل الأكبر» يقع خارج نطاق سيطرة أي سلطة في بريطانيا.

وأشار إلى أن التصدي «لأعراض» الأزمة دون حل الأسباب الأساسية عبر اتخاذ إجراءات مثل توفير السيولة النقدية للبنوك أو الهيئات السيادية يمكن أن يقدم فقط «حلا على المدى القصير». قال كينج إن «الحكومات سيتعين عليها بشكل أساسي مواجهة الأسباب الأساسية».

صندوق النقد الدولي يتدخل لإنقاذ الدول الأوروبية المتعثرة

قال بيان مقتضب صادر عن المكتب الإعلامي لصندوق النقد الدولي في واشنطن ان الصندوق يعتزم اعتماد آلية لمساعدة الدول الأوروبية المتعثرة. وذكر البيان ان قرارات بهذا الشأن «ستعلن قريبا» دون إيضاح طبيعة تلك القرارات، بيد ان اجهزة اعلامية في الولايات المتحدة أشارت الى ان البيان الذي صدر رغم عطلة نهاية الاسبوع يهدف الى طمأنة الأسواق المالية قبل افتتاح البورصات صباح الاثنين. فضلا عن ذلك فقد أوضحت صحيفة «وول ستريت جورنال» انه طبقا لمعلوماتها فان الآلية التي اشار اليها البيان تتضمن صفقة إنقاذ لايطاليا تبلغ قيمتها 600 مليار يورو او ما يقل قليلا عن 800 مليار دولار اما في حالة اسبانيا فإنها ستمنح حق السحب من خط ائتمان يعود للصندوق اي ان تقترض بأسعار فائدة منخفضة لمساعدتها على تجنب أسعار الفائدة المرتفعة التي تضطر الحكومة الاسبانية الى منحها الآن لسندات الخزينة التي تصدرها بسبب ارتفاع عامل المخاطرة. ويعني بيان الصندوق ان المساهمين الأساسيين فيه سيتحملون العبء الأكبر في تبعات تخلف ايطاليا او اسبانيا عن سداد ديونهما للصندوق اذا ما حدث ذلك. والدول المساهمة الأساسية في الصندوق هي بترتيب حجم مساهمتها الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا والصين وايطاليا والمملكة العربية السعودية وروسيا وهولندا وبلجيكا.

بيد ان تلك الآلية الدولية ستأتي وفق شروط محددة يضعها الصندوق لضمان تطبيق مجموعة من اجراءات التقشف وعدد من الخطوات الأخرى التي تتصل بخفض الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب واعادة هيكلة صناديق الضمان الاجتماعي ومعاشات التقاعد. وكانت ايطاليا واسبانيا قد اعلنتا في وقت مبكر من هذا العام رفضهما الحصول على مساعدات مالية من الصندوق، غير انه من الصعب على البلدين الآن رفض تلك المساعدة وتجنب الشروط المصاحبة اذ ان تكلفة اقتراضهما من الأسواق المالية وصلت الى مستويات مرتفعة للغاية على نحو يهددهما بانهيار مالي. وليس من المتوقع ان تكون آلية صندوق النقد الدولي بديلا عما يمكن ان يقترحه وزراء المالية الأوروبية وطبقا لما هو متوقع من وزراء المالية الأوروبيين فإن الصندوق الاوروبي المستحدث لمواجهة الأزمة والذي سمي «التسهيلات الأوروبية للاستقرار المالي» سيضمن سندات الدول المتعثرة عن طريق التعهد بدفع الـ 30٪ الاولى من قيمة اي سند في حالة عدم الوفاء به. وسيفرض ذلك على دول الاتحاد الأوروبي تخصيص نحو 1,8 تريليون دولار لذلك الصندوق. ويواجه الاوروبيون صعوبة في توفير هذا المبلغ. واسفر ذلك عن اقتراح بان يصدر الصندوق الاوروبي سندات خاصة به اي ان يعتمد على الأسواق المالية للحصول على التمويل مع تقديم الضمانات التي تكفل بيع تلك السندات بأسعار فائدة منخفضة نسبيا.

● واشنطن - احمد عبدالله

سيئول تستضيف 100 مؤتمر دولي بالسنوات المقبلة

سيئول - يو.بي.آي: اعلنت مدينة سيئول امس انها نجحت باستضافة حوالي 100 مؤتمر دولي في الفترة الممتدة من العام المقبل 2012 الى عام 2018 على ان تبلغ قيمة عائداتها على الاقتصاد اكثر من مليار دولار.

ونقلت وكالة الانباء الكورية الجنوبية عن سلطات المدينة ان من بين المؤتمرات التي تستضيفها 31 مؤتمرا يتجاوز عدد الحضور فيها الفي شخص.

ومن ضمن المؤتمرات العالمية هناك قمة الامن النووي في سيئول والتي ستعقد في العام القادم والجولة 101 من اجتماع الجمعية العمومية العالمية لاطباء الاسنان في عام 2013 وغيرها، وتتوقع المدينة ان تبلغ التأثيرات الاقتصادية الناتجة عن استضافة المؤتمرات الدولية، حوالي 1,13 مليار دولار بالاضافة الى المساهمة الكبيرة في تنمية المجالات ذات العلاقة.

اليونانيون ينزلون للشارع في إضراب احتجاجاً على سياسات التقشف

أثينا - د.ب.أ: تعرضت الخدمات العامة للشلل في جميع أنحاء اليونان أمس، في الوقت الذي يتوقع أن ينزل فيه العمال للشوارع في إضراب جديد مدته أربع وعشرون ساعة احتجاجا على مساعي الحكومة المستمرة للتقشف. وفي الإضراب العام السابع خلال هذا العام، ظلت المكاتب الحكومية والخدمات العامة بما فيها مكاتب تحصيل الضرائب والجمارك والمدارس والمحاكم مغلقة بينما تعمل المستشفيات بأطقم الطوارئ فقط. تسبب الإضراب في توقف حركة القطارات بينما ظلت العبارات راسية في الموانئ في جميع أنحاء اليونان بعد أن انضم البحارة إلى الإضراب. ومع ذلك فلن تتأثر رحلات الطيران.

البنوك المركزية العالمية تتحرك لتعزيز النظام المالي

فرانكفورت - د.ب.أ: سجلت أسواق المال العالمية ارتفاعا الأربعاء الماضي عقب إطلاق 6 من البنوك المركزية الرئيسية في العالم، وبينها البنك المركزي الأوروبي ومجلس الاحتياط الاتحادي (البنك المركزي) الأميركي جولة جديدة من التحرك المشترك لتعزيز السيولة في أسواق المال العالمية.

تأمل البنوك في أن يؤدي هذه التحرك إلى خفض أسعار الفائدة على الإقراض في العالم، وأن يحد من مخاطر انفجار أزمة ائتمان عالمية جديدة على خلفية أزمة الديون في منطقة اليورو.

وقال البنك المركزي الأوروبي في بيان «الغرض من هذه الإجراءات هو تخفيف الضغط في الأسواق المالية والحد من تداعيات مثل هذه الضغوط على إمدادات الائتمان للمواطنين والشركات والمساعدة في تعزيز النشاط الاقتصادي».

في الوقت نفسه، فاجأ البنك المركزي الصيني الأسواق المالية بإعلانه خفض الاحتياطي النقدي الإلزامي للبنوك الصينية بمقدار نصف نقطة مئوية في إطار جهود تعزيز ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ينهي الإعلان الصيني اليوم عاما كاملا من الدفاع باتجاه سياسات نقدية صارمة بهدف تقليل السيولة المتاحة في النظام المصرفي للبلاد.

من شأن الخطوة التي أقدمت عليها البنوك المركزية الـ 6 في تخفيف الضغط الذي يتعرض له زعماء أوروبا السياسيين في مواجهتهم لأزمة الديون التي انفجرت منذ أكثر من عامين.

ورغم ذلك، حذر محللون من أن تدخل البنوك المركزية الآن يحتاج إلى أن تعقبه مبادرة القيادة السياسية في أوروبا بتقديم خطة لحل أزمة الديون.

وجاء تحرك البنوك المركزية في الوقت الذي يتزايد فيه إحساس أسواق المال وصانعي السياسة في العالم بأن الوقت ينفد أمام القيادة السياسية في أوروبا لاحتواء أزمة الديون.

وقال أولي رين مفوض الشؤون النقدية والاقتصادية للاتحاد الأوروبي «دخلنا الآن المرحلة الحرجة.. وعلينا الانتهاء من صياغة رد الاتحاد الأوروبي على الأزمة».

وأدى الإعلان عن تحرك البنوك المركزية إلى ارتفاع أسعار الأسهم في البورصات العالمية حيث قفز مؤشر بورصة داكس الرئيسي في بورصة فرانكفورت بأكثر من 5٪ من قيمته في حين ارتفع مؤشر يورو ستوكس 50 للأسهم الممتازة بأكثر من 4٪ وفي الوقت نفسه ارتفع اليورو بنسبة 1٪ ليصل إلى 1,3466 دولار.

في الوقت نفسه حققت بورصة وول ستريت الأميركية مكاسب كبيرة في مستهل تعاملات اليوم حيث ارتفع مؤشر داو جونز القياسي بنسبة 3,6٪ في أول 30 دقيقة من التعاملات.

تشمل البنوك المشاركة في هذه الخطوات بنك كندا المركزي وبنك انجلترا المركزي وبنك اليابان المركزي والبنك المركزي السويسري.

كما استفادت الأسواق المالية من الدفعة الجديدة من البيانات الاقتصادية الإيجابية الصادرة من الولايات المتحدة ومنها بيانات سوق العمل التي فاقت التوقعات.